

كيف أدخل الإسرائيليون إيلي حبيقة إلى صبرا وشاتيلا؟

أن الكتائب بقيادة إيلي حبيقة في طريقهم إلى المخيمات. ورووا الأمر لي بالصدفة فنزلت. ويجب التشديد هنا أن الفكرة التي حركت الجيش الإسرائيلي نحو هذه الخطوة كانت بريئة، وهي توفير دماء جنودنا. ولكنني عرفت بالضبط ما سوف يحدث. وكان رد فعلي بالغ الشدة، بما في ذلك صراخ شديد. فقد قضيت وقتاً طويلاً مع الكتائب، الكثير من الوقت، وعرفت عن قرب إيلي حبيقة. لقد كان مزيجاً من قاتل عنيف، مجرم، شخص عديم القلب ويمكن تشبيه العلاقة بينه وبين سكان مدنيين فلسطينيين بمعادلة كيماوية. يجب أن يكون تفاعل، يجب أن يقع انفجار.

كنت أعرف أن مجزرة سوف تقع. وفهمت أنه عدا النتائج الإنسانية الشديدة فإن ذلك سيجلب لنا الكارثة. كنت منفعلاً غاضباً، وصرخت وحاولت أن أوضح لهم من هو إيلي حبيقة. فمئذ عام ١٩٨٠ وأنا من أهل البيت عنده وعند رجال الكتائب الآخرين. وتظاهرت بأننا أصدقاء ولكنني في الحقيقة اكتشفت أنهم يخدعوننا، وأنه ليست لديهم أية قدرة عسكرية جدية، وأن لا نية لديهم أبداً في التوقيع معنا على معاهدة سلام، وأن كل القصة، كما قالوا لي، أنهم يكرهوننا ولكنهم يكرهون الفلسطينيين أكثر.

يضيف جلعاد: كنت مصدوماً، صرخت وناديت، وسمع قائد الجبهة كلامي وواصل عمله كأن شيئاً لم يكن. وكنت فعلاً في حالة انفعال، وحينها، بعد عدة ساعات، وكما في مأساة إغريقية، سمعت بالصدفة ضابط استخبارات يملي تقريراً وصله من قاطع عمليات الكتائب، في حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً. وهناك قيل إنه تم حتى الآن تصفية ثلاثمائة شخص بينهم مدنيون. وأنا، الذي حذرت قبل ساعات من ذلك، قررت أن أبلغ رئيس الأركان مباشرة واستخدام الخط الهاتفي المباشر لمرکز البلاغات في شعبة الاستخبارات. وقلت لمن أجاب على اتصالي أنني سأقدم تقريراً هاماً وحساساً من نوع المعلومات التي يجب أن تصل على وجه السرعة لرئيس شعبة الاستخبارات. ■

على أثر الخلاف الذي نشب بين عاموس مالكا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق و عاموس جلعاد الرجل الثاني في الاستخبارات ورئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع على خلفية اتهام الأول للثاني بتزوير التقارير لتخدم رؤيته، أجرى جلعاد حواراً مع صحيفة «معاريف» بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١١ يفند فيها الاتهامات، غير أنه وفي الحوار قدم اعترافاً واضحاً يظهر مسؤولية جيش الاحتلال الإسرائيلي عن مجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ والتي ذهب ضحيتها مئات المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين. ويروي جلعاد كيف دبر الإسرائيليون دخول المجرم إيلي حبيقة وجماعة الكتائب إلى صبرا وشاتيلا. ويعود سبب الخلاف إلى تعويضات مالية طلبها جلعاد من وزارة الدفاع بسبب إصابته بمرض السكري أثناء مجزرة صبرا وشاتيلا.

وهنا بعض ما جاء في الحوار:
في عام ١٩٨٢ كنت برتبة نقيب وجرى تعييني ممثلاً لشعبة الاستخبارات في غرفة القيادة العسكرية في عاليه، غير بعيد عن بيروت. ولم تكن عندي أية فكرة حول نية إدخال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين. وذات ليلة وصل إلى القيادة الجنرال أمير دروري قائد الجبهة الشمالية وعلمت منه بالصدفة



دحلان رئيساً للوزراء!!



رصدت مصادر عربية بدقة التصريحات التي يدلي بها العقيد محمد دحلان الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، والتي يؤكد فيها رفضه التام لقبول أي حقيبة ذات طابع أمني في الفترة القادمة. وقالت الأوساط العربية

هذه إن دحلان أصّر في معظم الحوارات الصحفية التي أجريت معه على تأكيد أنه غير طامع في أي منصب أمني، وهو بذلك يشير إلى موقعي رئيس جهاز الأمن الوقائي أو وزارة الداخلية. ولفتت هذه الأوساط الانتباه إلى أن التحركات التي يقوم بها دحلان وزياراته المتكررة لأكثر من عاصمة وصلاته بالإسرائيليين والأمريكيين وطبيعة التيار الذي يقوم بتأسيسه داخل السلطة وداخل حركة فتح توجي بأن عين محمد دحلان هي على رئاسة الوزراء، وليس على أي موقع آخر.

وتوقفت هذه الجهات العربية عند المقابلة التي أجراها ياسر عرفات مع التلفزيون الإسرائيلي والتي حضرها دحلان، وتعهد فيها عرفات الإشارة إلى أنه لا ينوي تعيين دحلان في منصب أمني «أنا محتفظ له بوظيفة أخرى». وقالت الأوساط العربية إن عرفات أراد إبلاغ دحلان بأنه يعلم بنواياه ويدرك حجم الضغوط لتعيين دحلان في هذا المنصب.

وتضيف هذه الأوساط أن الوضع الذي وصل إليه محمود عباس (أبو مازن) وحالة الضعف التي يعيشها أحمد قريع (أبو علاء) والمكانة الضعيفة لكل من نبيل شعث وصائب عريقات، تجعل من محمد دحلان الأوفر حظاً للجلوس في كرسي رئاسة الوزراء، في ظل التقدم الذي يحرزه داخل حركة فتح، وبعدها وصل أكثر المقربين منه روجي فتوح إلى رئاسة المجلس التشريعي.

وتشير الأوساط العربية إلى أن هذه المسألة هي مسألة وقت لا أكثر، وتحتاج في البداية إلى مزيد من إضعاف عرفات، وقدرة على إقناع خصوم دحلان بتسهيل مهمته.

ويعيق وصول دحلان لمنصب رئاسة الوزراء في هذه الفترة مسألتان: الرغبة المصرية في أن يبقى رئيس الوزراء في السلطة، محل إجماع وتفاهم بين الأجنحة المتصارعة داخل السلطة، وأولوية مصر في هذه الفترة هي لتعيين وزير داخلية قوي مثل نصر يوسف.

أما المسألة الثانية فهي أن عرفات يدرك كل هذه الرغبات، وهو غير متشجع لها، لكنه يناور من خلال الإيحاء بتعيين الاقتصادي منيب المصري رئيساً للوزراء. ■